الفصل العاشر

الديمقراطية

لمصطلح الديمقراطية تاريخ هو غاية فى القدم، وقد ارتبط هذا المصطلح ارتباطًا شديدًا بالدولة والنظريات السياسية. مفهوم الديمقراطية هذا له معايير متعددة اختلفت على مدى تاريخها التطورى، وذلك بحسب المجتمعات التى سادت بها. فالديمقراطية اليونانية التى ظهرت فى القرن الخامس قبل الميلاد نجد أنها تختلف اختلافاً كبيرًا فى معناها عما يسمى بالديمقراطية فى العصر الحديث، هذا من جانب ومن جانب آخر، نجد أن لها قاسماً مشتركاً مع مفهوم الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة. وقد ارتبطت الديمقراطية بالحكومة الدستورية، والذى على نقيضها ارتبط بالدكتاتورية.

وعلى الرغم من معانيها المختلفة، فإننا نلاحظ أن مفهوم أو مصطلح الديمقراطية له من الرنين بحيث نجد كل الدول مهما كانت طبيعة حكمها، تحاول أن تستعيره وأن تصف نفسها به. فالدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة ذات الحزبين، والدول المتعددة الأحزاب تدعى الديمقراطية، والدول الأخرى ذات الحزب الواحد تدعى الديمقراطية كذلك. زد على ذلك نجد أن «هوبز وأفلاطون ورسو» قد قللوا من شأن الديمقراطية لاعتبارات عديدة سنوردها فى حينها.

إن مفهوم الديمقراطية له دلالة سياسية على الرغم من الاختلافات الخاصة بمعانى وتطبيقات الديمقراطية على مختلف العصور والأحقاب الزمنية. وتكون الديمقراطية صحيحة عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، أى أن يكون الشعب سيد نفسه فى عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى ذلك يكون الربط بين الديمقراطية وقضايا الجماهير واحترام حقوقها وواجباتها داخل المجتمع الواحد، وألا يقتصر الأمر على حماية حقوق أفراد معينين أو فئة محدودة. ومادام الأمر كذلك فلابد من قيام ووجود الحكم المباشر، هذا الذى تتأتى عن طريقه المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب، والشعب لايستطيع أن يحكم نفسه بنفسه إلا عن طريق قيام سلطة الشعب، وهو ماتطرحه النظرية العالمية الثالثة.

وقد ينظر كذلك إلى الديمقراطية على أنها حكم الأغلبية ومنح الأقلية حقوقها. ولكن أن يقتصر معنى الديمقراطية على حكم الأغلبية بما فيه حماية حقوق الأفراد فى المجتمع الواحد، فإن ذلك يناقض لب مبدأ الديمقراطية الذى يتخذ من مبدأ السيادة المطلقة للشعب قاعدة له فى الحكم، لأنه فى انعدام هذا الشرط لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية. واستعارة المفهوم لن تكون له إلا دلالة واحدة هى ممارسة التدليس على الجماهير.

على أية حال فإن التعريفات المتعددة للديمقراطية، والتطبيقات العملية المختلفة لها تلتقى فى فكر القوة السياسية ومن يملكها، هل تكون للأقلية أو الأغلبية؟ والصحيح هى أن تكون كاملة للشعب وغير مجزأة، لأن فى تجزئتها كما أشرت سابقاً لن تكون ديمقراطية.

فإذا ما اعتبرنا أن مبدأ الديمقراطية يتخذ من الكثرة قاعدة له، تلك التى تمتلك القوة السياسية ومقاليد الأمور، فكيف سيكون هذا التجميع، هل يكون فى أيدى المواطنين أو لدى مجموعة كبيرة، ربما تكون فوضوية؟.. ففى النظام الديمقراطى الصحيح يمتلك الشعب حق إصدار القرار دونما وسيط ووصى، فالكثرة تعنى عدداً يزيد على النصف بقليل، وهذه الكثرة تصدر قانوناً قد يأتى عليه زمن آخر ليصبح غير ديمقراطى، وقد ينال قبول الأقلية غدًا، بعد أن نال قبول الأكثرية اليوم، ومرد ذلك إلى أسباب قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة أو عارضة. ولأجل ذلك فإن مفهوم الديمقراطية يصعب تحقيقه فى العالم الفعلى والواقعى، ويحتاج إلى تضحيات جمة تتعلق بهدم مجتمعات الاستغلال، والأنظمة الاستبدادية والحزبية، هذه الأنظمة التى تجهض الديمقراطية.

على أية حال سأتعرض فى هذه المناقشة لمفهوم الديمقراطية وتطوره فى مختلف العصور، وسأعرض بشىء من التفصيل للديمقراطية كما صورتها النظرية العالمية الثالثة باعتبار أن الديمقراطية من المواضيع المهمة التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالدراسة والتحليل.

فى القرن الخامس قبل الميلاد نمت وتطورت الديمقراطية فى أثينا، وتطورها هذا يعنى التغيير الجذرى فى قواعد المجتمع. فأهداف الديمقراطية هى العدل والمساواة، العدل فى توزيع الثروة والمساواة أمام القانون، وكان من نتائج هذه الديمقراطية أى الأثينية، أن أتت على الطبقات الغنية وحطمتها، الأمر الذى قاد أفلاطون لمهاجمتها لأنه أرستقراطى الانتماء. فديمقراطية أثينا كان لها دور فعال فى إحداث تغييرات جوهرية فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كان قائماً.

وفى الوقت الذى شهدت فيه أتيكا وهى عاصمة أثينا فى ذلك الوقت ازدهاراً اقتصاديّا وتقدمًا سياسيّا، كان هذا الازدهار مصدرًا للنزاع مع أسبرطة نتج عنه مايعرف بحرب طروادة التى هزمت فيها أثينا هزيمة ساحقة. على أية حال تجدر الإشارة هنا إلى أن الديمقرطية الأثنية كانت قد تأثرت تأثراً شديدًا بالقواعد والتشريعات التى صاغها وسنها «صولون» فى أوائل القرن السادس قبل الميلاد، فالعلاقات بين مواطنى أثينا فى تلك الفترة امتازت بالصراع بين الأغنياء والفقراء، ونظر الفقراء إلى الأغنياء نظرة شك وريبة، واتهم الفقراء الأغنياء بممارستهم للرذيلة، وهذه هى التى جعلتهم أغنياء، وذهبوا إلى أبعد من ذلك، أى الفقراء، حيث نصبوا أنفسهم حماة ومدافعين عن العقائد والتقاليد القديمة.

على أية حال فإنه على الرغم من أن طبيعة الديمقراطية الأثنية، التى ظهرت فى عدم وضوح وسائلها وأدواتها فى استمرار النظام الديمقراطى، ليحقق الحرية والعدالة والمساواة لأفراد المجتمع جميعاً متجاوزًا أوضاعهم الاجتماعية والطبقية، إلا أنها فى الواقع كانت ديمقراطية بمعنى حكم المواطنين لأنفسهم. ديمقراطية أثينا هذه هى التى أجبرت سقراط على تجرع السم، وربما يكون هذا من الأسباب التى حدت بأفلاطون تلميذ سقراط، وأرسطو تلميذ أفلاطون، للانتصار لدكتاتورية أسبرطة وكرههم لديمقراطية أثينا.

لقد تطورت الديمقراطية فى روما حسب تطور الدولة، ففى البداية كانت روما مدينة صغيرة كغيرها من المدن اليونانية، اتصف ملوكها بالأرستقراطية، وتبوأوا سدة الحكم عن طريق الاختيار،الديمقراطى. وهناك عدة عوامل أخرى أثرت وأفرزت نظام حكم فى المدن الرومانية، حتى بدأ وكأنه خليط من الملكية والأرستقراطية

والديمقراطية. وعمل مجلس الشيوخ الرومانى على إشباع مصالحهم الخاصة والذى بدأ على حساب الدولة والمواطنين. والذى أدى بدوره إلى قيام حركة إصلاح ديمقراطى فى القرن الثامن قبل الميلاد، إلا أنه لم ينتج عنها إلا الحروب الأهلية التى بدورها أنتجت حكاماً طغاة، بدلاً من حكام ديمقراطيين.

فى العصور الوسطى، من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر، نجد أن الكنيسة قد سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من وجود تعارض واضح بين سلطة الكنيسة، التى ترى فى نفسها أنها سلطة اللّه فى الأرض، وسلطة الملوك التى عدّت نفسها السلطة الدنيوية. الكنيسة على أية حال استطاعت أن تبنى نفسها كمؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستمدة قواعدها من كتب العهد القديم والتعاليم الدينية.

وقد عرفت الفترة من القرن السادس حتى القرن الحادى عشر بعصور الظلام. أما الفترة المتأخرة من القرن الحادى عشر وحتى الخامس عشر، والتى ظهرت فيها أفكار أفلاطون ثم أرسطو والقديس توما الإكوينى بعصور التنوير، إلا أن كل الفلاسفة كانوا يؤيدون الكنيسة. ولم يكن لأية ديمقراطية سواء كانت الأثنية أو غيرها أى وجود.

وفيما يخص العصور الحديثة، التى بدأت منذ القرن السادس عشر، فقد كان لها صفات تختلف عن تلك التى كانت سائدة فى العصور الوسطى، هذه السمات تمثلت في ضعف سلطة الكنيسة وقوة السلطة العلمية، هذا التغير نتج عنه تغير فى الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فعلى المستوى الاجتماعى بدأ ظهور الفردية بدلاً من ظهور الجماعية، وعلى المستوى السياسى حلت قوة الدولة محل قوة الكنيسة وتمثلت قوة الدولة فى قوة ملوكها. أما على المستوى الاقتصادى فقد تحولت القوة الاقتصادية من أيدى الأرستقراطية إلى أيدى التجار. ومنذ قيام الثورة الفرنسية ظهر مايسمى بالديمقراطية الغربية، وبالمقابل ظهرت الاشتراكية كضد لما أسلفت وبرزت كقوة لها مكانتها بعد الثورة البلشفية عام 1917 إفرنجى.

هنا سأتعرض لأسس وفلسفة الديمقراطية فى ظل فكر معمر القذافى.. فكر النظرية العالمية الثالثة، وقبل ذلك سأمر باختصار على مفهوم الديمقراطية فى الفكر الليبرالى والفكر الماركسى.

فالمفهوم الليبرالى يعتمد على المذهب الفردى ويتخذه أساسًا لفلسفته الاجتماعية للديمقراطية، فالدولة ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتحقيق الرفاهية للفرد، لأن سبب وجودها، أى الدولة، هو تمكين الأفراد من اختيار الحياة المثالية لهم. ولتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى التعرض أو التقليل من حريتهم لأجل حماية أنفسهم، وهنا يبرز السؤال الذى يقول من يملك هذا التعرض؟ وماهى حدوده؟ وماهى الأدوات التى تكفل تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع؟

هنا يفترض أن تقوم الدولة بهذه المهمة عن طريق أداة الحكم فأداة الحكم هذه وماهيتها والذى يصنعها، هى التى تحدد طبيعة النظام، إذا ما كان ديمقراطى أم لا، بمعرفتنا لذلك نستطيع أن نحدد أبعاد وسلوك الفرد فى المجتمع ونسق الحقوق والواجبات.

ويدعو المذهب الماركسى، إلى إقامة المبادئ المثالية التى تنادى بها الديمقراطية، ولكننا نجدها تتدخل فى نشاط الفرد الاقتصادى عند سعيه لكسب الثروة، فالتحرر السياسى عند المذهب الماركسى ليس غاية فى ذاته، بل هو مركب من مركبات التحرر الاجتماعى. ومن هنا نجدهم يبررون دكتاتورية الطبقة العاملة. فهى وإن كانت ضد الحريات البرجوازية، إلا أنها ديمقراطية بالنسبة للطبقة العاملة. لأنها تقضى على العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج. فالصراع الطبقى ينتهى بانتهاء الاستغلال وإزالة الفوارق بين الطبقات.

من هنا نجد أن كلا المذهبين ينادى بالحرية والديمقراطية، ولكن أدى إلى نسق القيم اختلاف مفهوم الديمقراطية، فالماركسيون ينعتون الديمقراطية الغربية التقليدية بالديمقراطية البرجوازية والديمقراطية عندهم هى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، تلك التى تحقق تنظيم حياة الشعوب وإشباع حاجتهم.

ومهما كان أمر هذا الاختلاف حول الديمقراطية فى أى مذهب، فإنها فى الأصل تعنى أسلوب حياة الشعب وطريقته فى الحكم، والتى تهدف إلى تحقيق الرفاهية والسعادة له.

وسنعرض هنا اللأسس والمعايير التى اعتمدت عليها النظرية العالمية الثالثة فى الديمقراطية المباشرة.

أولاً: الأساس العقلى: تعدّ الحقيقة وليدة البحث، والدليل العقلى هو الذى يكشف صحة التجربة. فيعدّ الطريق المعتمد على العقل للوصول إلى الحقيقة منهجاً وأسلوباً صحيحاً. والمفكر معمر القذافى خلال متابعته وبحثه للديمقراطية التقليدية مستخدماً الوسائل العقلية، وجد أنه لايعقل أبداً أن تكون الديمقراطية الحقيقية هى تمثيل مجموعة من النواب للجماهير.

فالمفهوم الفلسفى للديمقراطية فى فكر معمر القذافى يقوم على أساس عقلى معتمدًا فى استدلاله على المنطق والتجربة، فمن خلال البحث والاستقصاء خلص إلى أن المحاولات القديمة للديمقراطية كانت مفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع، وفى ملاحظته للديمقراطية الحديثة السائدة خلص إلى بطلان النظريات السياسية الموجودة فى العالم والتى كانت عليها هذه الديمقراطية، لأنه يرى أن الحقيقة لاتقر بالظن والترجيح.

ثانيًا: ذاتية الإرادة: تعتمد النظرية العالمية الثالثة على الذاتية فى تناولها للديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الأساس الصحيح لممارسة الحقوق. فالإرادة الذاتية هى مركز ومحور السلطة الشعبية، هذه السلطة التى لا تتحقق إلا بممارسة الجماهير لها بإرادتها الذاتية، لاعن طريق ممثلين لها، فالإرادة الذاتية فى فكر معمر القذافى، قائمة فى الفرد ذاته، وغير قابلة للانتقال بالنيابة أو التمثيل عنه، فأصبح من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية، والسيادة السالبة لإرادة الجماهير المسمّاة المجالس النيابية، وأن تعلن صرختها المدوية المتمثلة فى المبدأ الجديد (لانيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل)[1].

ثالثًا: الشمولية الشعبية: الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة هى ديمقراطية شعبية حقيقية، وتعدّ كل شىء للشعب، وبالشعب ومن أجل الشعب. ومن هنا أضحت السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة المجمعة، القاهرة، مطابع الشروق، ص 40.

رابعًا: التنوع والتعدد للفئات الاجتماعية، فالديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة تهدف إلى سيادة الشعب وتحقيق سلطته الكاملة، لاسلطة الطبقة أو الحزب أو الطائفة، إذ إنه ليس من المنطقى أن تجزأ سلطة الشعب، ولو تعددت طبقات الشعب وطوائفه.

إن النظرية العالمية الثالثة تجد أنه «لامبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها»[1]. ومن الثابت عدم قيام طبقة واحدة، لأن حتمية التطور تؤدى إلى ظهور فئات متعددة، فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التى صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها، ويتجه أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقاً للصفة.

خامساً: القانون الطبيعى: فى النظرية العالمية الثالثة يعدّ هذا القانون هو الأساس فى الحياة السياسية، وأساسًا ثابتاً تقوم عليه الديمقراطية المباشرة، ومعه تنتظم كافة المعطيات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقواعد الطبيعية هى المقياس والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الإنسانية. هذا إلى جانب أن النظرية العالمية الثالثة تؤكد على أن سنة أدوات الحكم الدكتاتورية هى التى حلت محل سنة الطبيعة، والقانون الوضعى حل محل القانون الطبيعى ففقدت المقاييس[2]. فالقانون الطبيعى يخول الشعب حق ممارسته لسلطته الشعبية باعتباره هو أداة الحكم، وتأسيساً على ذلك يكون الشعب هو الرقيب على نفسه، لأنه من غير الطبيعى أن تكون سلطة الشعب خاضعة للرقابة القانونية، فالقانون الطبيعى هو التطبيق العادل الذى يتفق مع المبادئ الموجودة فى الطبيعة الإنسانية.

سادسًا: المساواة: هى أساس الديمقراطية المباشرة فى النظرية العالمية الثالثة، وهى بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية، وتتجسد هذه المساواة فى الحقوق والواجبات على

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 31.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 33.

اختلاف أنواعها، ومادام الناس متساوين فى الطبيعة فيجب أن يتساووا فى حقهم فى العيش وحقهم فى السلطة، هذا يتحقق عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، حيث المؤتمرات تقرر واللجان تنفذ، وحيث يقسم الشعب على مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات لجاناً شعبية تنفيذية لتحل محل الإدارة الحكومية التقليدية، فتصبح كل المرافق فى المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتصير اللجان الشعبية التى تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تملى عليها السياسة، وتراقبها فى تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع[1].

إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية أو اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يتجسد على وجه المساواة، ويرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان، والنقابات والاتحادات المهنية، وهكذا تتبلور الحلول فى مؤتمر الشعب العام بقرارات تعكس الصورة الصادقة لإرادة الجماهير، حيث تطرح هذه القرارات على المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية[2].

سابعًا: الأساس الديمقراطى الشامل: فالديمقراطية الحقيقية تهدف إلى إسعاد البشر، وسعادة البشر هذه يجب أن تشتمل على النواحى المختلفة للحياة، فلا تقتصر على المجال السياسى فحسب، بل يجب أن تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والطرح فى النظرية العالمية الثالثة هو طرح شمولى يتناول كل هذه الجوانب.

فالنظرية العالمية الثالثة تجسد مفهوم الديمقراطية المباشرة، حيث عدّ تغيب الجماهير عن ممارسة سلطتها، أو احتكار سيادتها من قبل نواب، تفريغ يجعل الديمقراطية بدون معنى ومحتوى، ولايبقى لها إلا ذلك المظهر البراق الزائف المتمثل فى

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 62.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 50.

الانتخابات. فالوسيلة الفاعلة والصحيحة لتحقيق حكم الشعب هى ممارسة الشعب لسلطته، عن طريق مؤتمراته الشعبية الأساسية، لأنه بهذه الوسيلة فقط تستطيع الجماعات المختلفة القضاء على سيطرة واستبداد الحكام وإنهائها، لتحل محلها سلطة الشعب التى ليس فيها تسلط للحاكم على المحكوم.

* * *